انعكاســـات التنمـــية السياحـــية علـــى المستوى المعيشـــى للأســـرة المصرية

إعـــداد

أ.د/ محمود محمود عرفان سرحان

أستاذ التنمية والتخطيط

مقرر اللجنة الدائمة لترقيات الأساتذة

المجلس الأعلى للجامعات

مقدمة:

حظيت السياحة المعاصرة كنشاط إنساني بأهمية واعتبار كبيرين لم تحظ بهما في أي عصر من العصور السابقة، لقد نجم عن النشاطات السياحية الكثيفة نتائج وآثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وعمرانية كان لها أثر عظيم وواضح في حياة المجتمعات والشعوب في عصرنا الحاضر الأمر الذي استدعى توجيه الاهتمام إلى ضرورة تنظيم وضبط وتوجيه وتقييم هذه النشاطات للوصول إلى الأهداف المنشودة والمرغوبة وبشكل سريع وناضج.

وتعتبر قضية التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم، من القضايا المعاصرة، كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وبالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي، وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية، ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية، ومتغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة، وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة، فكل مقومات التنمية الشاملة هي مقومات التنمية السياحية(كافى: ١٩٨٧م، ٣٧).

تعد التنمية السياحية أحد أساليب شتي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة عن طريق عمل نوع من التجانس والتوافق والتنسيق بين مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية لإحراز التقدم في نوعية الحياة ومستوياتها وتحقيق الرخاء للمواطنين، كما أنها صناعة متكاملة تتضمن التخطيط والتشييد والترويج والتسويق ويتفاعل مع قطاعات الاقتصاد الأخرى، وهو عامل مساعد لتنمية الاقتصاد يجلب الاستثمار لتطوير الخدمات الأساسية ويعطي حافزاً لتنمية القطاعات الأخرى، ومن ثم يساهم مساهمة إيجابية في التنمية الاقتصادية، ولا يتصور أن يتحقق كل ذلك كهدف نهائي إلا بتحقيق الأهداف المرحلية في القطاعات الإنتاجية والخدمية علي اختلافها ومن بينها القطاع السياحي، فالعمل علي تحقيق التنمية السياحية بالمعني المتكامل هو هدف في حد ذاته، وفي الوقت ذاته هو مرحلة من مراحل تحقيق

هدف أكبر هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، وتختلف أهداف التنمية السياحية – بحسب الأصل – باختلاف الزمان والمكان فما يصلح لدولة ما قد لا يصلح لدولة أخري تختلف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية عن الدولة الأولي، كما أن ما يصلح كهدف في زمن معين قد لا يصلح بذاته كهدف لزمن آخر ولو في ذات الدولة أو الإقليم، ورغم ذلك فإنه يمكن تحديد أطر عامة لمختلف الأهداف العامة للتنمية السياحية، وما من صناعة لاقت رواجا في الفترة الأخيرة مثل صناعة السياحة والتي أصبحت تمثل العمود الفقري وشريان الحياة لاقتصاديات العديد من الدول النامية منها والمتقدمة على حد سواء، والسياحة في حقيقة الأمر هي نشاط إنساني ذو محاور اقتصادية واجتماعية وثقافية بل ودينية عدة، وفي هذا الصدد تعد السياحة إحدى الظواهر المهمة في عالمنا المعاصر حتى إنها تخطت في نواتجها الاقتصادية العديد من القطاعات الاقتصادية الأكثر رسوخا كالزراعة والصناعة، وتشير إحصاءات منظمة السياحة العالمية WTO إلى أن السياحة أصبحت على مشارف تخطى حاجز المليار سائح دولي حيث بلغ عدد السائحين عام ٢٠١٨م حوالي ٩٩٨ مليون سائح أنفقوا ما يزيد عن الف ونصف مليار دولار أمريكي هذا ناهيك عما ينفقه السائحين الداخليين، ومما لا يغفل عنه الباحثون في هذا المجال أن للسياحة أثاراً اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية مهمة والتي تعد الدافع الرئيسي لاهتمام مختلف دول العالم بهذه الصناعة الفتية التي أصبحت تحتل وفقا للعديد من التقديرات المرتبة الثالثة من حيث الإسهام في الاقتصاد العالمي.

وتسهم السياحة بنصيب كبير فى اقتصاديات الكثير من الدول، ولم تعد السياحة مجرد نشاط كمالى ترفيهى يقوم به الإنسان لإنفاق الفائض من دخله، وإنما أصبحت السياحة ضرورة من ضرورات الحياة فبالنسبة للفرد أصبح

يخصص لها ميزانيات خاصة مثل أى نشاط اقتصادي آخر ضرورى، وتعد محافظة الفيوم من المحافظات السياحية الواعدة في مصر، ونظراً لتمتعها بوجود المساحات الشاسعة الخضراء والصفراء، فضلا عن المسطحات المائية التي تنفرد بها والمتمثلة في: بحيرة قارون، وبحيرات وادي الريان وبحر يوسف هذا إلى جانب اعتدال المناخ، كما تمتاز بالتقاء البيئات الطبيعية الساحلية، والصحراوية، والزراعية على أرضها مع التقاء الحضارات المختلفة فيها: المصرية القديمة، واليونانية، والرومانية، والقبطية، والإسلامية، وكل هذا يساهم ويشجع بشكل فعال في إيجاد أنماط سياحية جديدة أو في تنمية الموجود فيها مثل سياحة السفاري، والسياحة الريفية، وسياحة المؤتمرات، والسياحة العلاجية، كما تمتلك محافظة الفيوم مقومات سياحية أخرى كمتحف الحفريات بمحمية وداى الريان، ومناطق الشلالات، والغابة المتحجرة بجبل قطراني، وسواقى الهدير، وبرامج سياحة السفاري وسياحة اليوم الواحد وسياحة الإجازات القصيرة لتتضمن زيارة بحيرة قارون وقرية تونس؛ وذلك لقربهم من مدخل محمية قارون عبر الدائري الإقليمي، كما ينتشر بها العديد من الطيور المهاجرة والحيوانات البرية، بالاضافة إلى قربها من مدينة القاهرة مما يؤهلها لتكون ذات مكانة سياحية متميزة، بجانب ما تشتهر به المحافظة من مقومات أخرى مثل المنتجات الحرفية التقليدية والتراثية والمهن اليدوية وصناعة الفخار والخزف، وعلينا أن نسأل أنفسنا هل يتم استثمار المقومات السياحية بمحافظة الفيوم بشكل محترف؟ وهل هناك اهتمام مستمر بالتنمية السياحية بالمحافظة؟ وهل هناك توعية مستمرة لتنمية الوعى السياحى بالمحافظة؟ وهل لهذه السياحة عائد اقتصادى واضح على العاملين فيها وعلى أسرهم، وعلى أسر هذه المحافظة ككل؛ **ولأهمية الموضوع نتاوله فى المحاور التالية:**

المحور الأول: مفهوم مستوي المعيشة.

المحور الثاني: مفهوم التنمية السياحية.

المحور الثالث: عناصر التنمية السياحية.

المحور الرابع: أهداف التنمية السياحة.

المحور الخامس: أشكال التنمية السياحية.

المحور السادس: الأبعاد الإجتماعية والاقتصادية للتنمية السياحية.

المحور السابع: التنمية السياحية المستدامة والمشاركة المجتمعية.

المحور الثامن: انعكاسات التنمية السياحية على المستوى الاقتصادى للأسرة المصرية.

المحور الأول: مفهوم مستوي المعيشة.

تظل حاجات الإنسان قائمة ما بقي هو على وجه الأرض، لكن الحصول على هذه الحاجات يتوقف على أمور كثيرة منها: سعي الإنسان إلى إشباعها، وإلى أي مدى تفي موارد المجتمع بحاجات القائمين فيه، وأيضا إلى أي مدى تتحقق العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل هذا المجتمع، ويرتبط إشباع حاجات الناس بما يسمي في العصر الحديث "مستوى المعيشة" الذي تعرفه المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنه: "لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كافٍ للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية، وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة، وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته".(مارينا موسكويتز، ٢٠٠٥م، ٦٦٥– ٧٦٦)

ويشير مستوى المعيشة إلى توافر كمية ونوعية السلع والخدمات للناس، وطرق توزيعها بين السكان، ويقاس عموما بعدة معايير: مثل تفاوت الدخل

ومعدل الفقر، وعوامل أخرى (مثل معدل التضخم السكاني، الدخل بالنسبة للفرد ونصيب الفرد من الدخل القومي، نوعية خدمات الرعاية الصحية والتعليمية، والحقوق الاجتماعية. (إثيوبيا كيليتا، ٢٠٠٣م، ٢٧- ٢٨)، ولا يقتصر مفهوم مستوى المعيشة على البعد المادي في حياة الإنسان وإنما يتضمن عوامل غير مادية أخرى مثل المستوي الصحي ، والثقافة والتعليم والمهارات الفنية، ومستوي التوظيف ، وحالة الاستهلاك والادخار، وحالة السكن والتي تقاس بمتوسط إنفاق الأسرة علي سكنها ونسبته إلي دخلها، ومعدل مساحة السكن بالنسبة للفرد (احمد شفيق السكري، ٢٠٠٠م، ٥١٢)؛ والتي تؤثر أسلوب الحياة، والراحة والأمان، والثقافة، والصحة العقلية وبعض العناصر البيئية الأخرى بالإضافة إلى عناصر سياسية وهنا لا نركز على العوامل الشخصية فقط حسبما أشار "فلفريد بايتو "فمشكلة تفاوت الدخل تشكل معضلة في تحديد المفهوم، فمستوى الدخل وكيفية توزيعه قد لا يعتمد عليها في تحديد مستوى المعيشة فهناك العديد من العوامل التي تعد مؤثرة في قياس مستوى المعيشة وهي مرتبطة بالناتج القومي وانعكاسه على السكان، وعدد السكان، ومعدل دخل الفرد من الناتج القومي ومرافق البيئة الأساسية، ومستوى الاستقرار الاجتماعي والسياسي ومؤثرات أخرى عديدة. ".(مارينا موسكويتز، ٢٠٠٥م، ٧٦٦).

وتقاس الكفاية المالية للسكان بكمية الاستهلاك بالنسبة للإفراد والمجتمع وغالبا ما يستخدم مستوى دخل الفرد كمقياس لمستوى المعيشة ومن أهم تحديات قياس مستوى المعيشة أنها لا تأخذ في الحسبان (تهمل) بعض العوامل الهامة مثل معدل الجريمة أو التأثير البيئي.(سارة الفنز: ٢٠٠٤م،٢٣) لكن لا بد من الالتفات إلى أن مستوى المعيشة اللائق ليس هو فحسب مستوى الدخل السائد في مجتمع ما، ولكن إلى أي مدى يستطيع هذا الدخل أن يلبي احتياجات الفرد الأساسية، ويوفر له حياة بلا منغصات.

ويمثل مفهوم مستوي المعيشة أهمية للأخصائيون الاجتماعيون ومخططو الخدمات الاجتماعية؛ ففي أي لحظة زمنية تتوافر فيها مجموعة من الموارد المحدودة للخدمات الاجتماعية ونحتاج لان نخصصها التخصيص المناسب، في هذه اللحظة نحتاج لتحيد السكان أو المنطقة الجغرافية ذات الاحتياج الأكبر أو أي من جماعات المستهلكين يجب أن تتلقي الأولوية، وبناء علي مؤشرات مستوي المعيشة يمكن تقدير المجتمعات المحلية الأكثر احتياجا وإعطاءها الأولوية في تقديم الخدمات لتحسين مستوي المعيشة.(احمد شفيق السكري، ٢٠٠٠م، ٥١٣)؛ وبناء علي ما سبق يمكننا تحديد مستوي المعيشة في تحسين الجوانب الاجتماعية للأسرة المصرية والتي تتمثل في تغيير السلوكيات داخل الأسرة وتحسين أنماط التفاعل الاجتماعي، وتحسين الجوانب الاقتصادية، والتي تتمثل في تحسين مستوي السكن، والرعاية الصحية ، والتعليم، الدخل الأسري.

المحور الثانى: مفهوم التنمية السياحية.

برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتى المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

والتنمية بصفة عامة هي عملية شمولية لا تقبل التجزيئة، فهي إما أن تكون كلية وشاملة، وإما أن لا تكون، وتتلخص أهدافها في خلق الشروط والظروف المساعدة على مواجهة مشاكل السكان من خلال إيجاد التوازن بين

الموارد والسكان، ومساعدة هؤلاء على التحكم أكثر في أوساطهم الطبيعية، وذلك بغية الرفع من مستوى عيشهم مادياً ومعنوياً وتوفير حاجياتهم الأساسية في جميع القطاعات، وهى"عملية واعية طويلة الأمد شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والتكنولوجية، والثقافية، والإعلامية، والبيئية بالإضافة إلى كونها عملية مرسومة لتقدم المجتمع في مختلف المجالات، فهي تعتمد اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها"، وتشكل فعلاً اجتماعياً ديناميكياً يساعد المجتمع ككل بمعطياته ومؤسساته على اكتساب قدرات معرفية جديدة تيسر له قدرات إنتاجية متزايدة تمكن كل المواطنين من تحسين مستواهم المعيشي وشروط حياتهم بصفة عامة"، وقد جاءت هذه المفاهيم لتوضيح أن أسلوب التنمية التقليدي الذي كان ينطلق من الأعلى إلى الأسفل لم يعد مجديا ولا يتناسب مع الظروف الحالية والوقع السريع للمتغيرات، بل يلزم أن تكون التنمية من أسفل إلى أعلى، ويتبن مما سبق أن التنمية عملية مركبة ومتداخلة، ويصعب الفصل بين مكوناتها المتفاعلة التي تساهم مجتمعة وبنسب متفاوتة في تحقيق وإنجاح البرامج المسطرة في عملية التنمية. فهذه الأخيرة هي مجموع العمليات التي يمكن بمقتضاها توجيه جهود أفراد المجتمع؛ لخلق ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ملائمة للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل على جميع الأصعدة، وهى تعطي الفرصة للأفراد والتنظيمات المتواجدة بمجال جغرافي معين لتنمية مجالهم، بالاعتماد على قدراتهم الذاتية والإمكانيات المتواجدة على مستوى المجال المحلي، وإنجاز عمليات كمية أو نوعية هادفة إلى تحسين مستديم للظروف المعيشية لسكان مقيمين في مجال محدد على الأصعدة المؤسساتية والجغرافية أو الثقافية.

والتنمية المجتمعية عملية منظمة لها أسس واستراتيجيات وخطط عمل وهى مسؤولية الجميع كل له دور(حسب الموقع، المهام، التخصص، القدرات..) لا تتم بدون تمكين الأفراد (تزويدهم بالمعلومات، تدريبهم، فتح

المجال للممارسة العملية) تتطلب الاستمرارية وعدم الانقطاع – الشعور بالأمان للأفراد والمؤسسات) أثناء ممارسة العملية من أجل التطوير والتوجيه بالاتجاه الصحيح، وإن التنمية المجتمعية هي العملية التي تحدث تغيير ايجابي في طريقة العيش، وتسعى إلى بناء قدرات جميع فئات المجتمع المحلي؛ لكي تصبح قادرة على استخدام الموارد بحكمة وفعالية بحيث تتكافل هذه الفئات للعب دور فعال وايجابي لإيجاد الحلول للمشكلات التي يعانون منها. فمشاركة المجتمع في التنمية المجتمعية تساعدهم للقيام بدوراً فاعلاً في مجمل العملية؛ حيث يشاركون في التخطيط والتنفيذ لأنشطة من شأنها تطوير مجتمعاتهم وتحسين حياتهم. كما أن مشاركتهم في أخذ القرارات التي تؤثر على حياتهم؛ حيث إن هذه العملية تسعى إلى الاستفادة من الموارد المتوفرة لتحقيق اهتماماتهم وأهدافهم التي تصب في التنمية، ويتبن لنا أن التنمية المجتمعية بمفهومها العام عملية واعية موجهة لصياغة بناء حضاري اجتماعي متكامل يؤكد فيه المجتمع هويته وذاتيته وإبداعه، والتنمية بهذا المفهوم تقوم أساساً على مبدأ المشاركة الجماعية الفاعلة والإيجابية بدءاً بالتخطيط واتخاذ القرار ومروراً بالتنفيذ وتحمل المسئوليات وانتهاء بالانتفاع من مردودات وثمرات مشاريع التنمية وبرامجها، وبهذا تكون التنمية تخطيطاً وتوظيفاً أمثل لجهود الكل من أجل صالح الكل مع التركيز على صالح القطاعات والفئات الاجتماعية التي تحتاج أكثر من سواها لتطوير قدراتها وزيادة كفاءاتها وتحسين أوضاعها، وبذلك تكون التنمية المجتمعية وسيلة ومنهجاً يقوم على أسس عملية مدروسة لرفع مستوى الحياة وإحداث تغيير في طرق التفكير والعمل والمعيشة في المجتمعات المحلية مع الاستفادة من إمكانيات تلك المجتمعات المادية وطاقاتها البشرية بأسلوب يوائم حاجات المجتمع وتقاليده وقيمه الحضارية والمدنية.

تعّرف التنمية السياحة على أنها توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل: إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة، وتشمل التنمية السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق والحركة السياحية، تأثيرات السياحة المختلفة، فالتنمية السياحية هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها، وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علمياً يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع(يوسف كافي: ٢٠٠٦م، ١٠٦-١٠٧)، والتنمية السياحية – بهذه المثابة – عملية مركبة المكونات متشعبة الجوانب تضم عناصر متعددة متداخلة ومتفاعلة تقوم علي محاولة علمية وتطبيقية للوصول إلي الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية من إطار طبيعي وتراث حضاري، وتسند إلى قاعدة كاملة من البنية التحتية من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي، وربط كل ذلك بعناصر البيئة واستخدامات الطاقة الجديدة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها الفعال في برامج التنمية علي ضوء طلب سياحي متنوع يتواكب ويتزامن مع تنمية العرض السياحي.

والتنمية السياحية أحد أساليب شتي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، عن طريق عمل نوع من التجانس والتوافق والتنسيق بين مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية لإحراز التقدم في نوعية الحياة ومستوياتها وتحقيق الرخاء للمواطنين، ولا يتصور أن يتحقق كل ذلك كهدف نهائي إلا بتحقيق الأهداف المرحلية في القطاعات الإنتاجية والخدمية علي اختلافها ومن بينها القطاع السياحي. فالعمل علي تحقيق التنمية السياحية بالمعني المتكامل هو هدف في حد ذاته، وفي الوقت ذاته هو مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

تقوم فكرة التنمية السياحية علي أنها عمليات موجهة لاستحداث تحولات هيكلية في بناء تركيب المنتجعات السياحية التي تقدمها أي منطقة جغرافية وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية لهذه المنطقة بما يتفق مع طلب وميول احتياجات الحركة السياحية الحالية والكاملة وذلك بهدف تكوين قاعدة اقتصادية فعالة يتحقق بموجبها تزايد في تنامي الحركة السياحية إلى المنطقة وبالتالي زيادة في الدخل الحقيقي الناتج عن النشاط السياحي، ويعتبر مفهوم التنمية السياحة المتوازنة والمستدامة من أحدث المفاهيم السياحية التى ظهرت فى الفترة الأخيرة وهو يعبر عن مختلف البرامج التي تهدف إلي تحقيق التوسع المستمر المتوازن في الموارد السياحية، وزيادة الجودة وترشيد الإنتاجية في مختلف الخدمات السياحية، سواء كان ذلك بالنسبة للسياحة الدولية أو الداخلية، والتنمية السياحية – بهذه المثابة – عملية مركبة المكونات، متشعبة الجوانب، تضم عناصر متعددة متداخلة ومتفاعلة تقوم علي محاولة علمية وتطبيقية للوصول إلي الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية من إطار طبيعي وتراث حضاري، تسندها قاعدة كاملة من البنية التحتية من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي، وربط كل ذلك بعناصر البيئة واستخدامات الطاقة الجديدة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها الفعال في برامج التنمية، علي ضوء طلب سياحي متنوع يتواكب ويتزامن مع تنمية العرض السياحي.

المحور الثالث: عناصر التنمية السياحية.

وتتكون من عناصر عدة أهمها:

١- عناصر الجذب السياحي Attraction وتشمل العناصر الطبيعية Natural Features مثل: أشكال السطح والمناخ والحياة

والغابات وعناصر من صنع الإنسان man– made– objects، كالمتنزهات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية.

٢- النقل Transportبأنواعه المختلفة البري، البحري والجوي.

٣- أماكن النوم Accommodation سواء التجاري منها Commercial كالفنادق والموتيلات وأماكن النوم الخاص مثل: بيوت الضيافة وشقق الإيجار.

٤- التسهيلات المساندة Supporting Facilities بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك ....

٥- خدمات البنية التحتية Infrastructure كالمياه والكهرباء والاتصالات ....الخ.

٦- يضاف إلى هذه العناصر جميعها الجهات المنفذة للتنمية، فالتنمية السياحية تنفذ عادة من قبل القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معاً(غنيم: ٢٠٠٤م، ٢٤٦).

المحور الرابع: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية السياحية.

أكدت مختلف الدراسات والبحوث على أهمية العلاقة التبادلية بين النشاط السياحي والتنمية المجتمعية، حيث تؤكد وجهه النظر العامة على أن النشاط السياحي طريق متميز للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (صلاح عبد الوهاب: ١٩٩٣م، ٦-١٩)، ولا يمكن أن تتحقق التنمية السياحية إلا بارتباطها بعناصر اقتصادية وبشرية أخرى، فالتنمية السياحية جزأ لا يتجزأ من التنمية الشاملة، تتأثر وتؤثر في القطاعات الأخرى (Burkart,1981:3)، أي أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين السياحة كنشاط إنساني وبين السياق العام الاجتماعي أيا كانت طبيعة التأثير والتأثر، وهناك وجهتي نظر حول التأثيرات الاجتماعية للسياحة وفقا لتصنيف " مانسبرج M . C. Mansperger ":

١- **الاتجاه الأول** : يرى أن السياحة كنشاط اقتصادي تؤدى إلى توليد منافع وفوائد عديدة بالنسبة للمجتمع.

٢- **أما الاتجاه الثاني:** يرى أن السياحة كنشاط اجتماعي غالباً ما تؤدى إلى توليد أضرار اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، بيئية عديدة (Allcock,1983:34-35).

ويربط الباحثون بين السياحة كأسلوب إنتاجي بعناصر البناء الاجتماعي، وتشخيص العلاقة التبادلية بينهما وما يصاحبها من تغيرات، فقد أشار توبير (Toepper, 1991) إلى العلاقة بين السياحة والسياق الاجتماعي بكافة جوانبه (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). لقد أكد كل من "**جون ألكوك All cock ووكرمان** (Mansperger, 1995 : 87) على وجود علاقة بين النشاط السياحي والتطور الاجتماعي للمجتمعات المحلية، خاصة في البنية الأساسية، وانتعاش الأنشطة الإنتاجية المحلية، علاوة على والتغيرات الديموجرافية والثقافية للسكان (Wackermann, 1997: 33-35)، وفى إطار هذه الرؤية البنائية، يؤكد " **فوستر** "Foster" على أن النشاط السياحي له نتائج اجتماعية عميقة، لاسيما على البناء السياسي والقبلي تتمثل في: تغير **بناء القوة وعادات السكان، وتوليد أشكال جديدة من التدرج الطبقي، علاوة على تغير نسق القيم.** وتعتبر نظرة " فوستر " نظرة عميقة وبنائية، تساعدنا على فهم العلاقة التفاعلية بين نمط الإنتاج السياحي وبين السياق الاجتماعي على عكس ما يطلقه البعض من تعميمات سطحية حول السياحة والمجتمع تؤدى إلى تشويه الوعي بآثار السياحة على المجتمع، فالتفسير الدقيق على حد قول " بيرستين "**Bearstin**"هو الذي يساعدنا على فهم كيفية تأثير السياحة في **احترام الذات المحلية، وتوفير فرص عمل جديدة، وانبعاث التغير الاجتماعي(Philip, 1982: 17).** ورغم الانعكاسات الإيجابية للسياحة؛ إلا

أن البعض قد لفت الانتباه إلى نتائج السلبية المحتملة لا سيما في المجتمعات المحلية صغيرة الحجم تتمثل: زعزعه الإنسان وعدم الاستقرار، وتفتت العائلة، والصراع الاجتماعي، وفقدان الحكم الذاتي، وتحطيم الإنتاج المعيشي، وتعطيل الرزق، ويؤكد "مانسبرجر" على أن **التأثيرات الضارة للسياحة يمكن أن تتقلص أو تتلاشى إذا ما ابتعدت عن الأساس الاقتصادي للسكان، خاصة الأرض، الملكية، وأنماط الإنتاج** (Mansperger, 1995 : 87). وقد لفت " آلتمان Altman " الانتباه إلى **مهمة الإدارة المحلية في تسوية النزاعات.**

المحور الخامس: أهداف التنمية السياحة.

تهدف التنمية السياحية إلى تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية، وإن أول محور في عملية التنمية هو الإنسان الذي يعد أداتها الرئيسية لهذا فإن الدولة مطالبة بالسعي إلى توفير كل ما يحتاج إليه لتبقى القدرات البدنية والعقلية والنفسية لهذا الإنسان على أكمل وجه(عبد القادر: ٢٠٠٣م، ١٩٧)، وإن عملية تنمية وتطوير السياحة تكون بجرد المصادر التي يمكن استخدامها في الصناعة السياحية وتقويمها بشكل علمي بل وإيجاد مناطق جديدة قد تجذب إليها السائحين مثل القرى السياحية أو الأماكن المبنية خصوصاً للسياحة(توفيق: ٢٠٠٥م، ١٩٨)، وتختلف أهداف التنمية السياحية – بحسب الأصل – باختلاف الزمان والمكان فما يصلح لدولة ما قد لا يصلح لدولة أخري تختلف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية عن الدولة الأولي، كما أن ما يصلح كهدف في زمن معين قد لا يصلح بذاته كهدف لزمن آخر ولو في ذات الدولة أو الإقليم، ورغم ذلك فإنه يمكن تحديد أطر عامة لمختلف الأهداف العامة للسياسة السياحية التي تضعها الدولة للقطاع السياحي فيها، وللتنمية السياحية بوجه خاص، وإن تنمية النشاط السياحي بحاجة إلى تعاون كافة العناصر والإمكانيات والجهود العاملة في الحقل السياحي؛ لأن السياحة قطاع اقتصادي يضم مرافق عديدة ونشاطات

اقتصادية مختلفة؛ لذلك فإن أي تخطيط للتنمية السياحية يجب أن يهدف إلى وضع برامج من أجل استخدام الأماكن والمناطق والمواد سياحياً، ثم تطويرها لتكون مراكز سياحية ممتازة تجذب السائحين إليها سواء أكان مباشرة أو عبر الإعلان السياحي أو غيره من مزيج الاتصال التسويقي، **وإن التنمية السياحية تحكمها عدة اعتبارات لا بد من مراعاتها وهي على النحو التالي:**

١- تدريب الجهاز البشري اللازم الذي يحتاج إليه القطاع السياحي حتى تتمكن المنشآت السياحية من القيام بدورها بالشكل المطلوب.

٢- المحافظة على حقيقة المواقع السياحية، لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد تعتمد على المناخ أو الطبيعية أو التاريخ أو أي عامل آخر تتميز به المنطقة السياحية.

٣- الاستغلال الجيد للموارد السياحية المتاحة مع توفير المرونة لها لتتمكن من مواكبة احتياجات الطلب السياحي المحلي والعالمي.

٤- إجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية للاستثمارات السياحية المقترحة وفيما إذا كان الاستثمار سيدرّ أرباحاً أم لا(هرمز: ٢٠٠٦م، ٢٠).

٥- دعم الدولة للقطاع السياحي عبر معاونة القطاع الخاص في تنفيذ البرامج السياحية ويكون ذلك عبر خطة إعلانية تسويقية متكاملة.

٦- ربط خطة التنمية السياحية مع خطط التنمية الاقتصادية الأخرى لمختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق نمو متوازن وليس مجرد الاهتمام بالسياحة فقط.

٧- تحديد المشاكل التي قد تعترض تنمية الصناعة السياحية ثم وضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ معين.

٨- دراسة السوق السياحي المحلية، من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين وما هي تفضيلا تهم للسعي إلى تأمينها قدر الإمكان.

٩- توفير شبكة من الفنادق المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل، ولكل نماذج الرغبات، بخاصة المناسبة منها لذوي الدخل المحددة، فحركة السياحة لم تعد مقتصرة على الأغنياء.

١٠- رفع مستوى النظافة والخدمات السياحية لأنهما يؤديان دوراً مهماً في تطوير التنمية السياحة، فحين يتم الحفاظ على نظافة الشوارع والشواطئ والآثار وغيرها من عوامل الجذب السياحي، تجعل السائح يرغب في العودة إلى هذا البلد.

١١- نخلص إلى القول مما تقدم إن التنمية السياحية يجب أن تهدف إلى تحقيق زيادة متوازنة ومستمرة في الموارد السياحية، إضافة إلى ترشيد وتعميق درجة الإنتاجية في قطاع السياحة، وبالتالي فهي تتطلب تنسيق السياسات المختلفة داخل البلد نظرا لارتباط السياحة مع مختلف تلك الأنشطة الأخرى مثل النقل والجمارك والتجارة والخدمات بصفة عامة(غنيم: ٢٠٠٤م، ٢٤٥-٢٤٦).

المحور السادس: أشكال التنمية السياحية.

تأخذ التنمية السياحية أشكالاً متعددة منها:

١- **تطوير المنتجعات السياحية:** وهذا النوع من التنمية يركز على سياحة الإجازات والعطل، وتعرف المنتجعات على أنها المواقع التي توفر الاكتفاء الذاتي وتتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة وخدمات متعددة لأغراض الترفيه والاستراحة والاستجمام.

٢- **القرى السياحية:** وهي شكل من أشكال السياحة المنتشرة جداً في أوروبا كما بدأت تنتشر في العديد من دول العالم. الحياة في القرية نموذج يختلف عن الحياة في المدن، وتستهوي سكان المدن حباً في التغيير والبساطة،

ويعتمد قيام القرى السياحية على وجود عنصر الماء (الشاطئ)، مناطق الموانئ، أنشطة التزلج، الجبال، الحدائق العامة، مواقع طبيعية، مواقع تاريخية أثرية، مواقع علاجية، ملاعب جولف، أنشطة رياضية وترفيهية أخرى.

٣- تختلف مساحات هذا النوع من المواقع وتتعدد فيها أنواع مرافق الإقامة ومنشآت النوم والمرافق التكميلية مثل: الأسواق والمناطق التجارية، خدمات ترفيهية وثقافية، مراكز للمؤثرات ومرافق سكنية خاصة مختلفة الأحجام، ويتم التخطيط لإنشاء القرى السياحية عادة في وقت واحد أي ضمن خطة سياحية واحدة ويأخذ التنفيذ مراحل متعددة وعلى فترات زمنية طويلة تحددها عناصر الطلب السياحي والطاقة الاستيعابية.

٤- **منتجعات المدن:** يتطلب هذا النوع من المنتجعات دمج برامج استعمالات الأراضي والتنمية الاجتماعية، مع عدم إهمال البعد الاقتصادي الذي يوفر فرص الجذب الاستثماري للمشاريع(فنادق، استراحات،..الخ) في المنطقة، وتحتاج إقامة هذا النوع من المنتجعات وجود نشاط سياحي مميز أو رئيسي في المواقع مثل: التزلج على الجليد، وجود شاطئ، أنشطة سياحية علاجية، مواقع أثرية أو دينية.

٥- **منتجعات العزلة Retreat Resorts:** أصبح هذا النوع من المنتجعات من المناطق السياحية المفضلة في جميع أنحاء العالم، وتتميز هذه المنتجعات بصغر حجمها ودقة تخطيطها وشموله، وعادة يتم اختيار مواقعها في مناطق بعيدة عن المناطق المأهولة مثل: الجزر الصغيرة أو الجبال، والوصول إليها يتم بواسطة القوارب، المطارات الصغيرة أو الطرق البرية الضيقة.

٦- **السياحة الحضرية:** وهي نوع من السياحة الدارجة والمعروفة، وتوجد في الأماكن الحضرية الكبيرة، حيث يكون للسياحة أهمية بالغة، لكنها لا تكون النشاط الاقتصادي الوحيدة في المنطقة. وتشكل مرافق الإقامة والسياحة جزءاً لا يتجزأ من الإطار الحضري العام للمدينة وتخدم سكان المدينة أو المنطقة وكذلك السياح القادمين إليها. وقد أخذت كثير من الحكومات حالياً على عاتقها تطوير وتنمية السياحة في المناطق الحضرية التي تتوفر فيها الموارد والمعطيات السياحية والتي يمكن تطويرها مثل: المواقع التاريخية والأثرية وذلك من أجل إشباع رغبات السكان المحليين من ناحية وجلب الزوار والسياح إلى المدينة من ناحية أخرى.

٧- **سياحة المغامرة:** وهذا النوع من السياحة موجه للمجموعات السياحية التي تهدف إلى ممارسة ومعايشة خصائص معينة، وهي تعتمد على طول فترة إقامة السائح بحيث تسمح له هذه الإقامة بالترفيه والاستجمام وفي نفس الوقت التعايش مع العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية والمناظر الطبيعية المتوفرة في المنطقة، ولا يتطلب هذا النوع من السياحة تنمية كبيرة أو استثمارات ضخمة أو خدمات ومرافق عديدة، لكنه يتطلب إدارة جيدة وتوفر عناصر لدلالة سياحية مؤهلة وخبيرة، خدمات نقل، مرافق إقامة أولية وأساسية وكذلك خدمات ومرافق لاستقبال المجموعات السياحية عالية النوعية وبحالة مؤكدة السلامة (خربوطلي: ٢٠٠٤م، ١٣٠).

٨- **سياحة الرياضة البحرية:** يعتمد هذا النوع من السياحة على وجود الماء (البحار أو البحيرات)، تتفاوت المدة التي يقضيها السائح في ممارسة الرياضات البحرية المختلفة مثل: الغوص، التزلج على الماء، العوم، سباق اليخوت أو القوارب.. الخ.

المحور السابع: التنمية السياحية المستدامة والمشاركة المجتمعية.

أكدت تقارير المؤتمرات والملتقيات الدولية على أن السياحة هي القطاع الأسرع نموا في الاقتصاد العالمي، مؤكدة جميعها على ضرورة حماية

المصادر الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية للأجيال المقبلة في إطار المشروعات السياحية المستدامة، وأن التنمية المرتبطة بالسياحة المفرطة يمكن أن تهدد الوضع الايكولوجي والطبيعة الفيزيقية وأسلوب حياة الجماعات المحلية. وعلى ذلك، يجب إدارة وحماية التراث للأجيال المقبلة، والحفاظ على التنوع البيئي والإبقاء على الخصوصية الثقافية للجماعات المحلية ومشاركتهم في إدارة التنمية السياحية لضمان الحماية والاستدامة (Marckous, 1998: 1-3; International Conference &Environment Ministers, 1997; International Scientific coonmittee,1999:3-9)، ويضم الميراث الثقافي بمفهومه الشامل: البيئة الثقافية، والطبيعة وما يحيط بها من مناظر وأماكن تاريخية ومواقع وبيئات "وتنوع ثقافي".

كما دعا تقرير " Ecostar " بمعهد فرجينيا للعلوم البحرية إلى الاعتماد التخطيط السياحي القائم على حماية البيئة عن طريق حفظ وحماية التنوع البيئي، والتراث الثقافي والاجتماعي، ومن ثم تقليل الأضرار البيئية. وينظر التقرير إلى التنمية السياحية المستدامة على أنها "إدارة واعية، تستند على المعرفة بالمصادر الثقافية، والطبيعية، والتي تستغل بواسطة البشر، ولتي يمكن أن تكون قادرة على الاستخدام على مر الزمن (Anamarija&Maurice,1999:1)، ذلك أن التراث الطبيعي والثقافي ملك لكل الناس ويجب صيانة والوعي بقيمته العالمية. وعلى ضوء ما سبق، أكدت الدراسات العلمية على أهمية المشاركة الاجتماعية لدى السكان المحليين كشرط لضروري لنجاح التنمية السياحية المستدامة في أي منطقة، وقد أشارت مختلف الدراسات العالمية، والتشريعات الدولية والمحلية إلى أهمية دور المجتمع المحلي وحقه المحتوم في هذا الجانب، سعيا نحو تحقيق مفهوم "السياحة المستدامة" أو السياحة التي تقوم على استثمار الموارد السياحية

ومكوناتها دون الإضرار بها، أو التأثير سلبا على الأفراد الذين يعيشون فيها أو بجوارها قدر الإمكان (Murphy 1985, Binks 1986, Inskeep 1991, Ryan and Montgomery 1994, Simmons 1994, Taylor 1995, Jamal and Getz 1995, Fitton 1996, Tosun 2000, Richards and Hall 2000, Ritchie and Crouch 2003, Novell and Benson 2005)، (WTO 2009)

لقد أوضح كل من (Lewis, 1999:13; Altman, 1988) أن المعيار الحقيقي للتنمية هو مدى استفادة السكان الأصليين من نتائج السياحة مقارنة باستفادة الأجانب أو المحليين المهاجرين إلى المنطقة السياحية، ذلك أن السكان الأصليين لهم الحق في تنظيم ملكية الأرض، وحق التمتع بملكية المتنزهات أو على الأقل حق الإيجار الخلفي من الإدارة المحلية، فقضية العدالة الاجتماعية في الاشتراك في العمل السياحي والاستفادة من فرص العمل والتمتع بالحقوق الاجتماعية من أهم متطلبات نجاح التنمية السياحية، مشيرا إلى أن اشتراك المواطنين في عملية السياحة بشكل غير مباشر، أو الالتحاق فيه لجزء من الوقت سوف يؤدى إلى رفاهيتهم، وتجنب تعميق حده الصراع الاجتماعي وتخلخل نسق القيم. وقد أكد (Altman, 1988) على أهمية العدالة الاجتماعية في الاستفادة من نتائج السياحة، لاسيما للسكان المحليين، تجنبا لتعميق حدة الصراع. وقد عللت مختلف الدراسات السابق الإشارة إليها أهمية دعم مشاركة المجتمع المحلي في التنمية السياحية بعدة أسباب **أهمها:**

١- **أهمية اجتماعية:** تتمثل في ترابط المجتمع وتماسكه وتعزيز قيم التكافل، وبث روح التعاون.

٢- **أهمية ثقافية:** تتمثل في الحفاظ على ثقافة المجتمع، واستثمارها كمنتج سياحي.

٣- **أهمية ترفيهية:** حيث تصبح الأنشطة السياحية متنفسا لأفراد المجتمع.

٤- أهمية تعليمية وتثقيفية تتم عن طريق مراكز المعلومات والبرامج التثقيفية المعدة والجولات السياحية التعليمية والتدريبية لكافة الأعمار لاسيما طلاب المدارس

٥- **أهمية اقتصادية:** تتمثل في ارتفاع مستوى المعيشة، وزيادة الدخل الأسري، وتنويع فرص العمل، وتطوير الأنشطة المهنية.

٦- **استدامة السياحة ومواردها:** تتمثل في حفاظ أفراد المجتمع على مصادر الجذب السياحي وصيانتها نتيجة الانتفاع بفوائدها الاقتصادية والاجتماعية والترفيهية والتعليمية، ومن ثم تعزز المسؤولية الاجتماعية تجاه المقومات السياحية.

المحور الثامن: انعكاسات التنمية السياحية على المستوى الاقتصادى للأسرة المصرية.

أولا: على الصعيد الاقتصادي:

تلعب السياحة دوراً هاماً في اقتصاديات الدول وتحتل مكانا مرموقا واهتماما عالميا من جانب الحكومات والخبراء حيث الإصرار على أن الدولة التي أخذت في تطوير وتنمية القطاع السياحي فيها تأخذ طريقها نحو التنمية الاقتصادية وتحسين الهيكل الاقتصادي ويظهر الأثر الاقتصادي للسياحة في زيادة الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي مما يعطي الدفعة اللازمة للتنمية بتوفير أكبر قدر من العملات الأجنبية التي ينفقها السائحون خلال مدة إقامتهم على مختلف الخدمات والسلع السياحية وغير السياحية كما أن هذا الإنفاق السياحي يحقق أثرا مضاعفا إذا أعيد إنفاقه عددا من المرات على تحسين السلع والخدمات مما يؤدي إلى مضاعفة هذا الدخل ولا تقتصر الفائدة التي تعود على الاقتصاد القومي من النشاط السياحي الجاري بل أن الإنفاق السياحي الاستثماري يساهم في تنمية عدد من القطاعات التي تغذي قطاع

السياحة بما يحتاجه من سلع وخدمات، كما يمكن للحكومة التحكم في مساهمة السياحة في الإيرادات الحكومية بالقدر الذي تحتاجه متمثلاً في أشكال ضريبية مباشرة وغير مباشرة على الأرباح التجارية والصناعية والجمركية، وإن التوصل إلى وعي ودراية كافية بمدى الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة يتطلب معرفة جيدة بالمعنى الذي يتضمنه مفهوم السياحة وما يكتنفه هذا المفهوم من أبعاد، فالسياحة هى "النشاط الاقتصادي الذي يعمل على انتقال الأفراد من مكان إلى آخر لفترة من الزمن لا تقل عن ٢٤ ساعة ولا تصل إلى الإقامة الدائمة"، ويمكننا تعريف السياحة من منظور تسويقي بأنها العملية التي يتم بموجبها تحقيق الإشباع والاستمتاع لدى السائح؛ بمعنى أن يتم تحقيق المتعة المعنوية والرضا التام له، ورغبته في الاستقرار والشعور بالراحة والابتعاد عن التوتر، وتحقيق أي أهداف أخرى جاء من أجل تحقيقها"، نجد أن هذا المفهوم ينطبق على كل من السائح المحلي والسائح الأجنبي بغض النظر عن طبيعة الزيارة التي يقوم بها كل منهما، وهناك بُعد ثانٍ يتعلق بالنشاط السياحي والذي يهدف إلى تحقيق الأهداف التي جاء من أجلها السائح مثل التمتع بالراحة والاستجمام والابتعاد أو التخفيف من التوتر والقلق، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف العملية أو الأساسية لغرضه من القيام بالسياحة، والنشاط السياحي هنا يشمل كافة أنواع الأنشطة والعمليات التي تعتبر من المهام الرئيسية للجهة المعنية بالقطاع السياحي في البلاد وتقوم بتنفيذها الوحدات والمنشآت الاقتصادية ابتداءً من وكالات السفر والسياحة وشركات الطيران والنقل والشركات السياحية والبنوك والفنادق والشقق المفروشة والمطاعم ومراكز التسوق والمنتزهات والمنتجعات وغيرها من الجهات التي سيتعامل معها السائح منذ بدء تفكيره في الرحلة أو الزيارة وحتى عودته منها، **ويمكننا تحديد الانعكاسات الاقتصادية للتنمية السياحية فيما يلى:**

١- تحسين وضع ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية وكذلك من خلال الاستخدامات

الجيدة للموارد الطبيعية وما ستحققه السياحة من موارد نتيجة إيجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى في الدولة، متزامنا مع ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية من الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية والداخلية مما يسهم في زيادة الناتج القومي للدولة بشكل مباشر وغير مباشر وبالتالي المساهمة في عملية البناء الاقتصادي فضلا عما تحققه هذه الصناعة من انتعاش شرائح واسعة من المجتمع.

٢- تحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات والمناطق: تؤدي التنمية السياحية إلى توزيع وإنشاء مشروعات سياحية جديدة في محافظات ومناطق وولايات البلاد المختلفة خاصة أن المواقع الحضارية والأثرية والدينية تتوزع بين مختلف أرجاء البلاد من شماله إلى جنوبه مما يعني حصول تنمية متوازنة للأقاليم من خلال إيجاد عمل وتحسين المستوى المعيشي لأبناء هذه المناطق وزيادة رفاهية الأفراد واستغلال الموارد الطبيعية فيها، وسيترتب على توزيع الدخول بين المناطق أو المحافظات تحقيق حالة التوازن الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل وتنمية وتطوير هذه المناطق باعتبارها أماكن جذب.

٣- تسهم السياحة في إنعاش المستقرات البشرية التي توجد فيها أو قربها المقومات السياحية كما تسهم في تعميق الوعي الثقافي لدى المواطنين وتحفيز تطوير شبكة الطرق لتغطي مناطق جديدة.

٤- توفير خدمات البنية التحتية.

٥- زيادة مستويات الدخل.

٦- زيادة إيرادات الدولة من الضرائب.

٧- خلق فرص عمل جديدة فالتوسع السريع في الأنشطة السياحية تحقق عمالة وطنية مباشرة تتمثل في العاملين في شركات السياحة والفنادق والمطاعم والمنشآت الترفيهية والبنية الأساسية للنقل وبيع التذكارات، والشقق المفروشة والمحال السياحية والمرشدين السياحيين، وعمالة وطنية غير مباشرة تحققها القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة والصناعات الغذائية وقطاع البناء والتشييد، وذلك من خلال الأعمال ذات الصلة بالسياحة (المواد الغذائية وغيرها من المنتجات والخدمات والتجارة). وتوظف السياحة في جميع أنحاء العالم حوالي ٢٣١ مليون شخص أو ما يقارب ٨.٣ ٪ من اجمالى العمال في العالم.

٨- تزايد الاعتماد على المدخرات المحلية كمصدر للاستثمار.

٩- المساهمة في توليد الدخل القومي، والإنتاجية أو في تحقيق القيمة المضافة.

١٠- تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين والتخفيف من وطأة الفقر حيث توفر السياحة وسيلة لخلق فرص أعمال لأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية أو غيرها من المناطق الفقيرة.

١١- توفير فرص العمالة المنتجة وخفض البطالة الظاهرة منها والمقنعة.

١٢- تحقيق التطور النوعي للقوى العاملة ورفع كفاءاتها ومهاراتها في شتى قطاعات النشاط الاقتصادي، بما ينسجم مع مستلزمات تحقيق التنمية الشاملة، وهذا يتطلب رفع إمكانيات التأهيل والتدريب وتوسع قاعدتها بحيث تشمل مختلف أصناف المهن ومستويات المهارة والاختصاص.

١٣- تأهيل القوى العاملة لاستخدام التقدم التقني والثورة العلمية في عملية التنمية الشاملة وجعلها في مستوى يمكنها من الإسهام في تطوير التكنولوجيا وتوطينها وابتكارها.

١٤- تحقيق التوازن في سوق القوى العاملة، تحقيق التوازن بين عرض القوى العاملة والطلب عليها بهدف التوصل إلى الاستخدام الأمثل لقوة العمل.

١٥- زيادة الفرص الاستثمارية المربحة: يمكن للدولة تحديد مجالات واسعة لعملية الاستثمار في هذا القطاع بما يعمل على الاستغلال الجيد لمقومات النهوض بالواقع السياحي حيث استثمار وتوظيف رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية وتوجيهها صوب المجالات المربحة اقتصاديا لما يمتلكه القطاع الخاص من قدرة في تعزيز المزايا التنافسية للمشاريع السياحية وإيجاد الوسائل الممكنة في جذب السواح وإدخال أفضل أنواع التقنيات والتجهيزات وتحسين طرق وأداء وأساليب العمل وهنا يتطلب إشراف الدولة على صياغة إستراتيجية شاملة احد أهم بنود عناصرها القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية.

١٦- المساهمة في زيادة الناتج المحلي حيث تساهم السياحة ما يقرب من ٣.٦ ٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، و٥ ٪ في أوروبا.

١٧- زيادة إيرادات الدولة من النقد الأجنبي فالسياحة هي واحدة من أكبر خمس فئات التصدير للعديد من البلدان ويعتبر المصدر الرئيسي لعائدات النقد الأجنبي لنسبة ٣٨ ٪ منهم.

١٨- تعد السياحة عامل لتفعيل الاقتصاد المحلي عن طريق المؤسسات المعنية بتطويره(النقل، الكهرباء، الصناعات التقليدية، البنوك، وساءل الإعلام، التأمينات، وتعتبر ذات أهمية خاصة هي تقتصر على تنمية الصناعات التقليدية: التي تضطلع بدور أساسي في تقديم صورة عن الولاية وحرفها، حضارتها وثقافتها، والتي تنعكس

عن طريق المنتوجات التي ينجزها، والسياحة والصناعة التقليدية تشكلان نشاطا متكاملا، وغالبا ما يكون هذا النشاط ضروريا لتحسين ظروف معيشة سكان المنطقة (إنشاء مناصب شغل، فك العزلة...) وتخفيف وتيرة هجرة الشباب فالسائح غالبا ما يأخذ معه أشياء تذكارية لبلده يكون مصدرها الصناعة التقليدية، ويكتسي دور الصناعة التقليدية في ترقية السياحة نفس الأهمية التي يحظى بها دور السياحة في تنمية الاقتصاد التقليدي وتثمينه.

ثانياً: على الصعيد الاجتماعي.

تترك السياحة دائما أثارها على مختلف نواحي الحياة في المجتمع الذي يتجه بقوته ونشاطه إلى التنمية السياحية وتعتبر الآثار الاجتماعية للسياحة واضحة جداً تظهر آثارها بقوة على جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة مثل الطابع العام للمجتمع وبعض الظواهر الاجتماعية والعادات والتقاليد الموجهة لسلوك الأفراد ومن أهم العوامل لحدوث هذه الآثار هو التداخل بين المواطنين والسائحين خاصة من لهم علاقة مباشرة مع السائحين مثل العاملين بشركات السياحة والفنادق والإرشاد السياحي ولهذه الطوائف من العاملين مواصفات خاصة تمكنهم من أداء مهارتهم بكفاءة تامة كما تؤثر السياحة على المجتمع الدولي بالإسهام في إفشاء جو من السلام والأمن العالمي مما يخفض من حدة التوتر الدولي ويعمل على زيادة روح المودة والتفاهم العالمي بين المجتمعات والشعوب المختلفة، أكد كل من (Singlton, 1976: 183; AllcockK, 1983: 15)" الكوك " على العلاقة التبادلية بين تطوير نمط الإنتاج السياحي والبناء الاجتماعي، إلا إنه يؤكد على أن النشاط السياحي محكوم ومرهون بالتطور الاجتماعي الاقتصادي العام، فلا يمكن للنشاط السياحي أن يزدهر إلا مع ازدهار مقومات البنية الأساسية وفى مقدمتها الطرق والمواصلات، فتطوير البنية الأساسية وخاصة الطرق والمواصلات يساعد على إحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية، وربط القرى المنعزلة ببعضها

وإحيائها مما يؤدى إلى إنعاش السياحة، كما أن إنعاش السياحة يؤدى إلى زيادة الدخل العام، الأمر الذي يؤدى إلى تطور البنية الأساسية. وبناء على ذلك، فإن الفهم الحقيقي لتطور السياحة ودورها في تنمية أي مجتمع، يجب أن يكون على أساس فهم التغيرات والتحولات التي حدثت داخل المجتمع، **ويمكننا تحديد الانعكاسات الاجتماعية للتنمية السياحية فيما يلى:**

١- توفير تسهيلات ترفيهية واستجمام للسكان المحليين.

٢- حماية وإشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات.

٣- النمو الاجتماعي والحضري للمواطنين.

٤- رفع مستوي وعي أفراد المجتمع وتعليمهم وتقديرهم لتاريخ بلدهم وجغرافيتها.

٥- تعظيم فرص التمتع بالسفر والسياحة.

٦- الترويح بالنسبة للسائحين الأجانب والمواطنين.

٧- تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية عموماً لكافة المواطنين.

٨- زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة، والطبقة العاملة.

٩- تزايد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي مجالات الحياة العامة.

١٠- تعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل.

١١- تحقيق مشاركة شعبية واسعة في مسيرة التنمية.

ثالثاً: على الصعيد البيئي.

١- المحافظة على البيئة ومنع تدهورها ووضع إجراءات حماية مشددة لها.

٢- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.

٣- تفادي أسباب التلوث.

٤- حماية البيئة الطبيعية عن طريق الالتزام بالطاقة الاستيعابية القصوي للمناطق السياحية.

٥- الحفاظ علي موارد التراث القومي وإحياء فن العمارة الوطني، **ويتحقق هذا من خلال:**

أ) اهتمام كافة وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة بالحث على ضرورة الاهتمام بالبيئة والتوعية الثقافية المستمرة للأسرة والأفراد.

ب) العمل على زيادة مستوى الوعي للسياحة البيئية في مجال السياحة وبصورة متسارعة ومتطورة.

ت) التأكيد على العلاقة الترابطية بين مفردات السياحة والبيئة.

ث) العمل على نشر الوعي والثقافة البيئية فضلاً عن الثقافة السياحية وزيادة الوعي لدى شرائح المجتمع وإرساء مفهوم المواطنة البيئية.

ج) التأكيد على ضرورة غرس مفاهيم وأسس ومبادئ الفكر البيئي السياحي للعيش في بيئة آمنة ونظيفة.

ح) تطبيق المعايير البيئية عند إنشاء وتجهيز المشروعات السياحية حتى يصبح مفهوم السياحة البيئية جزءاً من فلسفة المشروع.

خ) المحافظة على أدبيات البيئة خاصة في مناطق الجذب السياحي.

د) وضع إستراتيجية للسياحة البيئية وخطة عمل إرشادية لنشر الوعي البيئي السياحي.

ذ) الاهتمام بالأثر المتبادل والتفاعلي بين السياحة وعلاقاتها بمنظومة البيئة «الاجتماعية والطبيعية وغيرهما.

ر) ضرورة العمل الجاد الملتزم على إيقاف كل أشكال التلوث البيئي في مناطق الجذب السياحي.

ز) ضرورة إدخال مفهوم السياحة البيئية ضمن مادة التربية الوطنية كمادة دراسية في عدد من المراحل الدراسية عندها تظهر آثارها الثقافية والاقتصادية والحضارية على البيئة السياحية.

س) تبني زمام المبادرة في وضع الخطط اللازمة للحد من تلوث البيئة في المنشآت السياحية.

ش) إقامة معرض خاص عن السياحة البيئية بالتعاون مع الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها وبمشاركة كل من الهيئة العليا للسياحة والآثار والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة.

ص) إيجاد آلية مشتركة لتفعيل مدى إمكانية الاستفادة من محميات الحياة الفطرية بالرحلات البرية للتعريف بالسياحة البيئية.

ض) حفز المواطنين على المشاركة في برنامج المحافظة على البيئة وتعلمهم مهارات التعامل مع المناطق البرية (الكحلي: ٢٠٠٨م،٢٣)

رابعاً: على الصعيد الثقافي.

للسياحة في الناحية الثقافية دور لا يمكن إغفاله من تعريف المواطنين والسائحين بتراث السلطنة وحضارتها والتعريف بالبيئة مما يؤدي إلى إدراك الشخصية القومية للسلطنة وبالتالي زيادة الانتماء للوطن من جانب مواطنيه وإعطاء صورة دقيقة عن السلطنة وسكانها والمعلومات الصحيحة عن البيئة الاجتماعية والثقافية والدينية التي سيواجهها السائحون، وهذا مما لاشك فيه أن الحكومة ممثلة في وزارة للسياحة تضعه ضمن إستراتيجيتها للتنمية السياحية بنفس مستوى الحفاظ على البيئة ومن أهم مجالات الحفاظ على البيئة هي الحفاظ عليها من التلوث والحفاظ على البيئة الطبيعية وتنظيم العمران والطابع العمراني للسلطنة، **ويمكننا تحديد الانعكاسات الثقافية للسياحة فيما يلى:**

١- نشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب.

٢- تطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية.

٣- رفع قيمة العادات والتقاليد حيث يمكن للسياحة أن تعزيز الانتعاش الثقافى وصونه ونقله من التقاليد الثقافية والتاريخية إلى الواقع المعاش، مما يساهم في المحافظة عليها.

٤- للسياحة المحلية للمواطنين سواء كانوا عمانيين أو مقيمين أهمية كبرى إذ ترتبط بمعرفة الأفراد لتراث البلد وحضارته وبذلك يزداد الوعي الثقافي

والفكري الذي يؤدي بالتالي إلى زيادة القدرة على العمل والإنتاج تبعا لما يتاح للفرد من الراحة والاستمتاع بأجازته ومن هنا يتضح انه يجب على الدولة أن توفر للأفراد فرصة السياحة المحلية كأحد العوامل الرئيسية لدفع عجلة التنمية السياحية.

٥- تعمل السياحة على تدعيم التفاهم بين الشعوب والاهتمام بالتراث الحضاري وتعمل على زيادة التعرف على القيم الثقافية.

٦- أن السياحة ظاهرة حديثة تلبي حاجة عميقة في نفس السائح الذي لديه الرغبة في السفر والتعرف على بلدان أخرى لإشباع نفسه ثقافيا وروحيا فهي وسيلة فعالة من وسائل الاتصال الفكري باعتبار أنها تهذب الحواس وتوسع المدارك.

٧- علينا كبلد إسلامي يتمتع بتقاليد وقيم اجتماعية ألا نغفل الآثار السلبية للسياحة على المجتمع حيث يمكن أن تساعد على زيادة انهيار التقاليد والمثل والقيم الاجتماعية عندما تختلط عدة ثقافات فيما بينها مع المجتمع المحلي مما يولد انعكاسات خطيرة وضارة على القاعدة العريضة لشعبنا العربي ولذلك علينا أن نكون مدركين لمدى خطورة هذه التأثيرات ونضعها تحت الدراسة الجادة والمراقبة المستمرة لضمان تنفيذ نتائج هذه الدراسات بما يضمن التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للسياحة على المجتمع العمانى.

٨- من جهة أخرى نجد أن للسياحة أيضا آثارها على البيئة والسياسة فمن آثارها الإيجابية على البيئة الاهتمام بالماء والهواء والتراث وحمايته من التلوث الهوائي والمائي والضوضائي والبصري لأن البيئة النقية تساعد على نمو السياحة وإلى جانب آثار السياحة الإيجابية على البيئة نجد الآثار السلبية لها متمثلة في التدهور البيئي الناتج عن إقامة مشروعات سياحية في مناطق زراعية مما يؤدي إلى فقد كثير من المساحات الخضراء التي تعد إحدى المقومات البيئية الطبيعية . والحركات السياحية المتزايدة في مناطق سياحية معينة تؤدي إلى تدهور البيئة وزيادة التلوث فيتسبب سلبياً في انخفاض الحركة السياحية.

المراجع:

١- احمد شفيق السكري: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م.

٢- حسين كافي: رؤية عصرية للتنمية السياحية، القاهرة، دار النهضة المصرية، ١٩٨٧م.

٣- صلاح الدين خربوطلي: السياحة المستدامة، دمشق، سلسلة دار الرضا، ٢٠٠٤م.

٤- عبد المنعم محمد الشيراوي: واقع وآفاق مستقبل السياحة في البحرين، بيروت، دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٢م.

٥- علي الحوات: تعزيز استفادة المراة وتنمية مهاراتها للاندماج في التمية الاقتصادية والاجتماعية، بحث منشور في الدورة شبه الاقليمية حول سبل توفير فرص عمل للنساء، سلطنة عمان، مسقط، وزارة التنمية، ١٧-٢١/ ١٢/ ٢٠٠٥م.

٦- علي سليم إسماعيل: دور المشروعات الصغيرة والعمل الحر قي مواجهة أزمة البطالة: المقومات والمعوقات، المؤتمر السنوي التاسع "إدارة أزمة البطالة وتشغيل الخريجين"، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ٤- ٥ ديسمبر ٢٠٠٤م.

٧- ماهر عبد العزيز توفيق: صناعة السياحة، عمان، دار وهران للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م.

٨- محمد عثمان غنيم: التخطيط السياحي والتنمية، عمان، دار وهران للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م.

٩- مصطفى عبد القادر: دور الإعلان في التسويق السياحي، ط١، بيروت، الحواسب الجامعية للندوات، ٢٠٠٣م.

١٠- مصطفى يوسف كافي: صناعة السياحة كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية، بغداد، دار الفرات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م.

١١- نور الدين هرمز: التخطيط السياحي والتنمية السياحية، دمشق، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٨)، العدد (3)، ٢٠٠٦م.

١٢- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، السياسات المبدئية لتنمية قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، مارس ٢٠٠١م.

١٣- ياسين الكحلي: دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الرياض، معهد الإدارة العامة، ٢٠٠٨م.

14- Keleta, Ethiopia: Standard of Living, United States – Texas, Rice University, 2003.

15- Macaria, Daniel C: Relationship between strategic behavioral variables and performance of service and manufacturing small and micro enterprises in developing countries: A case of Kenya, United States – California, Alliant International University, San Diego, Jan 2006.

16- Marina Moskowitz: Standard of Living: The Measure of the Middle Class in Modern America, Oxford , Social Sciences , Enterprise & Society , Volume 6, Number 4 , 2005.

17- Miluk, Gene: An exploratory study investigating the organizational and technical impacts of applying disciplined system development processes (CMMI(TM)) in small to medium sized enterprises, United States – California, Pepperdine University, 2006.

18- Sarah Elvins: Standard of Living, Canadian, University of Manitoba, 2004.

19- Vector. R.: Are We Loosing Jabal Akhdar, Environmental Studies (65), 2008.